

به من قواعد الباب بل من هذا البحث نفسه اما عبارته فلاها  
القلع قبل الحلول نقص بقاوه الارض ام لا وليس كذلك وانما  
يبقى الى الحلول ان ينقلها كما يعلم من قوله اي ولم ينقص  
الارض به الى اخره لانه اذا امكن من ابتد نحو القوس التي  
لا ينقص قبل الحلول فاولى دوامه واما عبارة غيره فلاها  
عدم القلع قبل الحلول وان بعضها بعد الحلول وليس كذلك  
كما يعلم من هذه الامور التي اشترطوها فيه فتأمل  
وان كان لو وجد يسمى لازما هذا لا انزل في العرف وانما هو  
يشرح بما لعله يفصل عنه وان جازضا انه هو ما نقله  
الزرزقي عن ابن حمران واقره وفيه نظر على كلام الشيخين  
كالاصحاب صرح في رده حيث قالوا ما جازله رهنة جاز  
ضمانه وعكسه قام وهذا جازضا فلم امتنع هذا مع انه  
يشترط علمها في كل منهما على نحو الابرار اصيغ من الرهن  
للمزق الواضع بين الوثيقة وازالة ما في الزمة من الدين  
الثابت اللازم المستقر يشبهه للاجل وزنا في هذا في  
شرح المنهاج من الغريب ما يتعين الاطلاع عليه  
تجمل حقه اورهن الثمن في هذا المحل من شرح علي العيان  
بسط واسع على كثيرين من المتكلمين على ذلك لان بعضهم  
غلط وبعضهم زل قدمه وبعضهم اشتبه عليه وبعضهم استدل  
بالجاني بيان ذلك الى بسط الكلام بما لا بد منه في معرفة  
الحق من ذلك موضع اخر اجمعه لتعلم خطر العلم وان في  
فيه قبل كماله زل وفضل وربما اعوى واصل نسأل الله تعالى  
السلامة من ذلك والهداية الى اقوم المسالك **باب**

التقليس

التقليس قوله ازال به ومع ما اوجه دينه من حيث انه مفرد  
مضاف فيكون عمومه كلية اي كل نوع من انواع دينه وهو  
فاسد فبين ان المراد المجموع من حيث هو مجموع الابا النظر  
للافراد لان تركه امتناع الى اخره يوخذ منه انه لو عصى  
بالدين لزمه الاغبط للاجل ذلك لان الامتناع من الاستسباب  
لان ما عصى به حرام لا لو لم يوخذ منه ان ما مره  
في الحمان من جواز كونه به ابتدا لا ياتي في هذا في والد عائد  
بل يتعين البيع وهو محتمل اذ مقتضى تفهيم الحسين انه لا فرق  
بين ان يعصى الوالد بالامتناع من ان اذ الدين وان لا  
عهد له مال ثم ادعى تلفه هل المراد عهد له ولو في  
يد وليه فقط بان كلف اورشد ولم يعلم دخول ذلك المال  
تحت يده فهل بادعائه تلفه في يد وليه او ان وليه استوفى  
عليه تقديرا ولم يوصله له بعد رسده بحسب الا ان يقيم  
بينه والاحبس الا ان علم استيلا يده في حاله كماله على  
مال ثم ادعى تلفه كل محتمل والذي يتجه انه يكلف البيعة  
في دعواه تلفه في يد وليه والاحبس وكذا الوادعي ان وليه  
انكره تقديرا فيكلف بيعة بذلك والاحبس كما لو ادعى ان ماله  
غصب مثلا بخلاف قوله لو يوصلني وليي المال فلم يسمع  
منه ذلك بل لا بد من اقامة بيعة بانكاره تقديرا او نحوه  
وبين في ان يكرر كل مرة مدة يعقب على الظن بقاوه  
اليها هي عبارة الاسماء وبحسب مريض ومخدر  
وابن سبيل هو احد وجهين اطلقها الشافعيان ويرجحنا  
وعلوه بان فيه منافعهم من الظلم وجوب في شرح